

بمناسبة ذكرى 7 أكتوبر نستعرض نشاط حزب التحرير / ولاية تونس

نصرة لغزة وللأرض المباركة فلسطين



المظالم، وتنتصر قضايا المسلمين في فلسطين وغيرها، وتعاد الأمور إلى نصابها. وليست الخلافة حلماً بعيداً، بل وعداً ربانياً مشروطاً بنصرة الله، قال تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾، إذ إن الجيوش الموحدة تحت قيادة خليفة واحد هي القادرة على تحرير الأرض، وردّ العدوان، وإطفاء نيران الحرب، تحقيقاً لقوله سبحانه: ﴿كَلَّمَا أَوْفَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾. وعليه، فإن العمل لإقامة الخلافة ليس خياراً سياسياً، بل واجب شرعي وطريق العزة والخلص وحقق دماء المسلمين.

قضية فلسطين هي قضية الأمة: في خضم ما تتعرض له الأمة من إجماع وتأمير، تبرز حقيقة راسخة مفادها أن أمة الإسلام أمة تمرض ولا تموت، وأن وحدتها هي مصدر قوتها وشرط عزتها ونصرها.

فقضية فلسطين ليست شأنًا قطرياً ولا ملفاً عابراً، بل هي قضية الأمة المركزية التي يجب أن تتوحد حولها القلوب والجهود، وأن تتحول من مجرد إدانة وشجب ودعاء إلى تحرك عملي جاد يعيد للأمة دورها ورسالتها. إن وحدة الأمة، وفي مقدمتها جيوشها، كفيلة بكسر هيبة العدو وإسقاط حمايته الغربية، إذ إن الغرب لا يحمي إلا مصالحه وسيتخلى عن أدواته متى تغيرت موازين القوة. وإن نداء الإسلام للأمة وجندها واضح لا لبس فيه: أن تكون في قلب المعركة لا على هامشها، وأن تستعيد وحدتها على أساس العقيدة، فتتوحد الممركز، وتكسر الحدود المصطنعة، وترفع راية الإسلام، واثقةً بوعد الله: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾، لتعود للأمة عزتها وكرامتها وتكتب فصل النصر القريب بإذن الله.

الدكتور الأسعد العجيلي

زيف أسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، وأظهر حقيقة كيان يهود بوصفه كياناً هشاً وفاشلاً استخباراتياً وميدانياً، عاجزاً عن مواجهة مجموعات مقاومة، فضلاً عن جيوش نظامية. فقد هزّ الهجوم المباغت الذي نفذّه المجاهدون في غزة أركان الكيان وأسقط هيئته، وهذد وجوده، ما استدعى تدخلاً غريباً عاجلاً، وعلى رأسه أمريكا وبريطانيا وفرنسا، لإنقاذه، في دليل قاطع على أنه لا يقوم إلا بسند استعماري وبحماية الأنظمة العميلة.

قضية غزة وفلسطين:

قضية عسكرية محضّة، فالجيش لا يواجه إلا بالجيش، والحرب لا تدفع إلا بالحرب، والأرض لا تحرر إلا بالجهاد في سبيل الله. وقد وجه الحزب نداءات مباشرة ومتكررة إلى الجنود والضباط، حثّهم فيها مسؤولية التقاعس، واعتبرهم الأقدر على سحق كيان يهود، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ اسْتَنْصِرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾، وقوله سبحانه مخاطباً المتأقلين عن واجب الجهاد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اذْهَبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾. كما شدد الخطاب على أن تعطيل الجيوش مرده إلى الأنظمة الحاكمة، وأن إزالة هذا العائق شرط لازم لتحرير فلسطين وتمكين الأمة من النصر.

الحل الوحيد: إقامة الخلافة الراشدة:

إنّ الحلّ الشرعيّ والوحيد لمآسي الأمة المتراكمة هو إقامة الخلافة الراشدة بتوحيد الأمة الإسلامية تحت لواء واحد وقيادة خليفة واحد للمسلمين، يكون كما في الحديث الشريف: «جُنة يُقاتل من ورأه ويَتَّقِي به». «فيوجود الإمام تتحرّك الجيوش، وترفع

وقد ركّزت الكلمات المصاحبة للمسيرات على دعوة الجيوش للنصرة غزة والتأكيد على الحقائق التالية:

الغرب عدو للإسلام والمسلمين:

أنّ الغرب الرأسمالي الكافر المستعمر هو العدو الحقيقي؛ فهو الذي مكر بثورات الأمة، فأعاد إنتاج الأنظمة نفسها التي ثار عليها الناس. وهو نفسه من يدعم كيان يهود ضد أهلنا في فلسطين، إذ إن الحرب الشعواء التي شنها الكيان المسخ كانت منذ لحظة الأولى بدعم غربي وأمريكي واضح، ولم ينقطع جسر الإمدادات العسكرية له منذ السابع من أكتوبر، فكان الغرب، وعلى رأسه أمريكا، شريكاً مباشراً في المجازر الوحشية، وأيديه ملطخة بدماء أهل غزة وفلسطين.

عداوة الحكام للثورة والطوفان:

كما تبين بوضوح أنّ حكام المسلمين أعداء للأمة الإسلامية عامة، ولأهل فلسطين خاصة؛ فقد واجهوا ثورة الأمة بالقتل والتعذيب والبطش، وهم الذين يحمون كيان يهود، يمنعون عنه زحف الشعوب وتحريك الجيوش، فكتموا أنفاس الناس، وشلّوا حراكهم، وعطلوا جيوشهم وكأنها غير موجودة. فحكام تركيا والأردن ومصر ما زالوا يحافظون على اتفاقات السلام المذلة مع الاحتلال، ويمدّون كيان يهود بالغذاء والطاقة والحديد، ويسهمون في حصار أهلنا في غزة، ولا سيما حكام مصر. وحكام السعودية والإمارات والبحرين وقطر يسمحون للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية في أراضيهم، لتوفير الحماية أو إمداد الكيان بالسلح لتنفيذ حمام الدم في أرض فلسطين المباركة.

هشاشة كيان يهود:

كشف طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023، بصورة جلية،

بمجرّد اندلاع عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، بادر حزب التحرير في تونس إلى مباركتها، وأصدر في اليوم ذاته بياناً صحفياً بعنوان: «يا جيش تونس الأبى... لا تتخلّفوا عن واجب إزالة كيان يهود الغاصب... فأبطال فلسطين هزوا كيانهم فانصروهم وحطّموا أركانه»، وجاء في البيان أنّ هذه المشاهد البطولية قد أثّجت صدور المسلمين عامة، وأهل فلسطين خاصة، وأعادت إحياء معاني العزة والكرامة في نفوسهم، مذكّرة إياهم بذروة سنام الإسلام: الجهاد في سبيل الله.

وأعقب ذلك البيان حراك ميداني مكثف ومنظم، شمل مختلف ولايات تونس من شمالها إلى جنوبها، وتنوّعت أنشطته بين توزيع عشرات الآلاف من «الهمسات» والنشرات الداعية إلى نصرّة غزة، وتنظيم وقفات احتجاجية ومسيرات أسبوعية منتظمة بعنوانين واكبت تطورات المعارك المحتدمة على أرض غزة.

وقد انطلقت هذه المسيرات على مدار سنتين، عقب صلاة الجمعة من جامع الفتح بالعاصمة باتجاه شارع الثورة، مصحوبة بشعارات من قبيل: «يا جيوش المسلمين غزّ تنادي وفلسطين»، «يا جيوش المسلمين، الجهاد في فلسطين»، «يا جيوش يا جيوش حطمي تلك العروش»، «الأمة تريد خلافة إسلامية»، «قائدنا للأبد سيدنا محمد»، «يا ضباط وجنود، إننّو الأقدّر على اليهود»، «يا إخواننا في الكنانة السيسى رمز الخيانة...» بالإضافة إلى صيحات التكبير والتهليل وتختّم كل مسيرة بكلمة أمام المسرح البلدي تستنهض الأمة وجيوشها لنصرة غزة والأقصى الأسير، ليغدو هذا الحراك الأبرز والأكثر تنظيماً في المشهد السياسي التونسي تعبيراً عن نصرّة غزة وأهلها الصامدين،

إلا أن خطر الاستثمار الأجنبي، خطر هيكلي مباشر على اقتصاد أي بلد نام، يتجلى في استنزاف احتياطي البلاد من العملة الصعبة، تبعاً للشروط المفروضة في عقود الانتصاب، والتي تفرض خروج أرباح الشركات الأجنبية وعوائدها بالعملة الصعبة إلى الخارج. ومن الآثار السلبية للاستثمار الخارجي على الاقتصاد المحلي سحقها للشركات والمشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة نظراً لعدم قدرتها على المنافسة، واحتكارها للقطاعات الحيوية داخل السوق المحلي. وفي هذا ما يكفي للتدليل على الدمار الذي تجره هذه العلاقة مع الدول الاستعمارية على اقتصاد البلاد وتأخير النمو المأمول. وفي هذا تتأكد أهمية العمل على القطع الحتمي مع هذه السياسات، ووجوب الكفّ عن الترويج لها لدى الرأي العام، وضرورة الأخذ على يد من يعمل على تكريسها.

يمثل تمكين القوى

الاستعمارية من الاستثمار في الهيدروجين الأخضر في بلادنا، شاهداً على خطر استمرار في مثل هذه السياسات. ويبدو أن الطرف الألماني سيفوز بامتياز الاستثمار فيه، بعد أن لم تحصل أي شركة ألمانية على لزمة من لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضونية، والتي تمت المصادقة عليها مؤخراً ضمن البرامج المفروضة على السلطة في تونس لإنتاج الكهرباء من الطاقات البديلة، إثر زيارة وفد رجال الأعمال الألمان إلى تونس يوم ٢٢ سبتمبر الماضي، في مهمة استكشافية تتركز أساساً على الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة وتخزين الطاقة والبنية التحتية المرتبطة بها. فعلاوة على التفريط في سيادة البلاد على مقدر مستقبلي حيوي، فإن إنجاز هذا المشروع يمثل خطراً على مخزوننا من المياه الجوفية، وأن من طبيعة الهيدروجين أنه سريع الاشتعال والتسرب، مما يرفع احتمالات وقوع انفجارات، لما يتطلبه من ضغط عال، أو تبريد شديد، وبنى تحتية معقدة ومكلفة للغاية، مما يتيح للطرف الألماني أن يفرض شروطاً مشطّة، تبوؤه لأن يكون المالك الحقيقي للمشروع، مما يستوجب التكفل به ذاتياً والسير فيه على مهل، صونا لقرارنا وتثبيتاً لإرادتنا، لأن المضي في هذا المشروع لا يحمي سيادة ولا يوفر مكسباً حقيقياً.

فأضافة إلى مآسي القروض الخارجية، صار الاستثمار الأجنبي قيدا إضافيا لا يقل عنها خطراً. فإضافة إلى مآسي القروض الخارجية، صار الاستثمار الأجنبي قيدا إضافيا لا يقل عنها خطراً.

بقلم: أ.عبد الرؤوف العامري

كلمة العدد

الاستعمار الناعم : من صندوق النقد إلى صندوق الهيدروجين

باتت الدول الاستعمارية تدرك أنها غير مضطرة لاستعمال القوة المادية للهيمنة على بلد ما، ولا هي مجبرة على إشغال حرب أهلية في كل بلد تستهدفه، بعد أن تضمن خضوع أطراف النزاع لإرادتها، من أجل إدخاله في أتون لا مخرج منه. بل باتت تعي جيداً أنه يكفيها أن تستعمل نغومة سلاح القروض، و "الاستثمار الخارجي"، لتتمكن من البلد المستهدف. فطريق الهاوية لأية دولة يبدأ بـ "قرض". ويتأكد بعدد المستثمرين الأجانب فيه، وتمكّن رؤوس أموالهم من مفاصل اقتصاد البلد المدرج على قائمة الاستهلاك....

فقد أدركت الدول الاستعمارية استحالة أن تطمح دولة إلى النمو بينما هي تعيش تحت رحمة دائنيها، خاصة بعد أن أثبت الواقع القاسي الذي تعيشه العديد من الدول النامية تلك الحقيقة. فلم تعد الحروب أو الكوارث الطبيعية هي السبب الحصري للإضرار باقتصادات البلدان الضعيفة، فتحد من طموحات شعوبها حتى توصلها لحافة الهاوية. فبعد أن فرضت الدول الكبرى سياسة الاقتراض على الدول الضعيفة تحت غطاء "الإصلاح والتنمية" تعمقت أزمة هذه البلدان بعد أن تحولت هذه السياسات من فخ استعماري مباشر إلى نظام مؤسسي دولي منظم، خاصة بعد أن خضع حكام البلاد الضعيفة للضغوط الاستعمارية ولم يعد التفكير منصبا على التخلص منها بل المسارعة في الاستزادة من القروض للهروب إلى الأمام. تسارعت وتيرة الاقتراض حتى تحول القرض إلى سلاح قاتل بدلا من أن يكون أداة للإنقاذ، وأصبح قيّداً خانقا يجر الاقتصادات الضعيفة نحو التداوي والانهيار.

فتحولت تبعاً لذلك سياسة الإقراض من إحداث التنمية المستدامة إلى التحكم في السياسات الداخلية للدول والتأثير في خياراتها الاقتصادية وحتى الاجتماعية، مما قلص هامش القرار أمام الحكومات، وأجبرها على تبني سياسات تخالف أولوياتها المحلية.

وللالتفاف على وعي الشعوب على خطر القروض الاستعمارية، والتي بدأت سوائه تنكشف أمامها، تغير المكر الاستعماري من الإقراض وتقديم الأموال إلى سياسة الاستثمار المباشر في بلداننا.

ظاهرة الاغتصاب نتيجة ثقافة دولة الحداثة

على قيمة القانون، فمنهم من يتفجر كبتة في عنف وشذوذ، ولا يجد من طريق سوى الاغتصاب الذي تعينه عليه أم الخباثت والزطلة في ظل منظومة ثقافية وقانونية عاجزة عن الردع والزجر.

إن ظاهرة الاغتصاب القبيحة الشنيعة الوحشية هي في حقيقتها عرض لمرض خبيث عضال في المنظومة الثقافية المفروضة كرها في البلاد، اسمها الحداثة، بقيمها

الإباحية ومحاربتها للدين والشرعية والأخلاق الإسلامية، ولا يتأتى العلاج إلا باجتثاث المرض من أصوله، وذلك بالعودة إلى الدين الإسلامي بثقافته وحضارته وأنظمتها، ليوجد الوازع والراعي؛ الوازع الديني الذي يركز على قيمة العرض والشرف، وقيمة الالتزام بالحلال والتحلّي بالطهر والعفاف، والذي يؤسس لتقوى يخشى بسببها المرء ربّه في السر كما يخشاه في العلانية. والراعي الذي يزجر أصحاب النفوس الضعيفة والمريضة، ويجعل المغتصب عبدة لمن يعتبر بتطبيق حدّ الشرع عليه أو تعزيره "و هنا ينتهي قوله. و عليه فإن معالجات الإسلام وحدها هي القادرة على وضع حد لما تعيشه تونس من تنامي ظاهرة الاغتصاب و غيرها من الجرائم، فشرع الله كفيل بإيجاد الوازع الديني لدى الأفراد والدولة، وأحكام النظام الاجتماعي وحدها هي الأحكام الصحيحة التي تضبط علاقة الرجل بالمرأة فتجعلها علاقة بناء في المجتمع لا علاقة هدم.

إذا ما طبقت الدولة شرع الله فحتما لن نجد آفات الخمر والمخدرات وغيرها فتفك بالشباب وسنجد تعليما وإعلاما راقيا هادفا يسير بالتوازي مع أهداف الدولة لإرساء العفة والفضيلة، فلا مجال لاستثارة الغرائز وستفهم المرأة أنّ اللباس الشرعي ما هو إلا رحمة من الله لها يحفظها ويكرمها ويبعد عنها الأعين المريضة فتقبل على الالتزام به. كما ستضرب الدولة بيد من حديد لكل من تسوّل له نفسه هتك الأعراض والترويع والقتل.

بقلم أ.محمد زروق

الفساد، منغمسا في الرذيلة، لم يأخذ من الحداثة سوى وجهها الأقبح المتمثل في الانحلال من الأخلاق والإقبال على الشهوات نتيجة سياسة تعليمية وإعلامية تحتقر الدين وتعتبره مظهر انحطاط، وتخلّف ورجعية. ثم استلم السبسي الحكم ليتابع سياسة بورقراطية أو بتعبير محمد الطالبّي - في كتابه قضية الحقيقة - ليتابع سياسة إجلاء الإسلام من تونس بنور الأنوار.

فمنذ ستين سنة أو يزيد لم تطبق في بلادنا إلا أفكار الحداثة الغربية. نعم، قد تكون حادثة ناقصة في المجال السياسي، بمعنى أنها ليست ديمقراطية حقّة وفق النموذج الغربي، ولكنها بلا شكّ حادثة كاملة فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي والتربوي. فماذا أنتجت هذه الحداثة التي ركّزت على حقوق المرأة والحريات الشخصية؟ أنتجت امرأة تتباهى بأنوثتها وتفتخر بإبراز مفاتها وإظهار عورتها؛ وأنتجت إعلاما يركز على تمايل النساء وغنجهنّ؛ وأنتجت فنا موجّها لفئة (18+) يعدّ عند الحداثيين مفخرة وهو في حقيقته معرّة؛ وأنتجت مصانع أم الخباثت (الخمر) والزطلة. فأنظر إلى الذكور والإناث في المعاهد والجامعات، وأنظر إليهم في الشوارع والطرق، وأنظر إليهم في المقاهي والصالونات، فماذا ترى؟ ترى نتيجة هذه الحداثة التي أنتجت جيلا « متحررا » متفتحا « يفهم التقدّم والتطور بمعنى الانفلات من كل قيد أخلاقي وديني، لم يأخذ من الغرب الحداثي علمه ومعرفته إنما أخذ نمط حياته المتمثل في العبيّة والعدمية والإباحية.

إنّ المجتمع الحداثي الذي يتصدّ إشارة الغريزة الجنسية عبر السماح بإبراز الأنوثة والتعري وإظهار المفاتن، وعبر إنتاج وسائل الإثارة كالمواد التي يقدّمها الإعلام التونسي أو تقدّمها الانترنت، عليه أن يتهيأ لمرض الكبت الذي تخلفه الإثارة؛ فليس كل من يثار يشبع غريزته بالرضا، أو يصبر ويقاوم قوّة الإثارة بقوة أخرى كالأخلاق والدين والوعي

عباس هو المصير المحتوم لكل من يستجدي حقوقه من كافر؛ فبعد كل ما قدمه من خضوع، وتنسيق أمني حيث أضر بأهله في الأرض المباركة، وترميم للمشاريع الغربية و سمومه الثقافية، وتنازلات متتالية سلخته عن أصل الأمة وثوابتها، لم ينل من سادته سوى الإهانة والمزيد من الإذلال. لقد أثبتت الواقعة مجدداً أنّ المنظومة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تقيم وزناً لوكلائها ولا تعاباً بخدماهم، بل تعاملهم كأدوات وظيفية

أعدت جريمة الاعتداء الجنسي الجماعي على فتاة قاصر تبلغ من العمر 15 عاماً في منطقة الملاسين بالعاصمة فتح النقاش حول تصاعد أشكال العنف داخل المجتمع، ولا سيما عندما يكون بعض المشتبه في تورطهم من القاصرين أنفسهم. وأعلنت السلطات فتح بحث أمني بإذن من النيابة العمومية في قضية تتعلق بتغريب واحتجاز واعتداء جنسي جماعي على فتاة في الخامسة عشرة من عمرها.

لقد أصبح انتشار الجريمة في تونس أمرا يذق ناقوس الخطر حقا، فقد تنامت كثير من ظواهر القتل والسلب والشذوذ وغيرها في الأعوام الأخيرة وتنامت ظاهرة الاغتصاب بصفة عجيبة، ولم تسلم منها الطفلة الصغيرة ولا حتى العجوز الطاعنة في السن ناهيك عن الشابات. ولقد أدى انتشار الموبقات من خمر ومخدرات وغيرها إلى الارتكاس بالسلوك الإجرامي إلى مستوى شاذ يحير اللبيب ويوجب الوقوف على العوامل المؤدية إلى هذا التفشي الكبير لمثل تلك الجرائم البشعة.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ ياسين بن علي: منذ الاستقلال، بدأت مسيرة التغريب في بلادنا مع بورقراطية بقوة، ترعاها السلطة وتشرف عليها أجهزة الدولة، وتمّ القضاء على مؤسسة الزيتونة التي كانت - حريصة على إبقاء البلاد مرتبطة بجذورها الفكرية والثقافية الإسلامية. ولما استلم بن علي الحكم سنة 1987م عمل على استمالة الناس الذين كانوا تواقين لعودة الثقافة الإسلامية وربط البلاد بجذورها الحضارية، فأعلن إعادة التعليم الزيتوني، وأظهر التمسك ببعض العادات والمظاهر الإسلامية، ولكنه رأى أنّ النزعة الإسلامية في البلاد تهدد سلطته؛ فتحالف مع اليسار، وبدأ سياسة تجفيف منابع الدين وترسيخ قيم الحداثة الغربية بالحديد والنار، وكانت النتيجة كارثية على المجتمع. ذهب بن علي وخلف وراه جيلا غارقا في

المخدرات : سلاح السياسة ووصفة الفشل ... من حروب الأفيون إلى أيادي القاصرين



المخدرات بأنواعها. من يريد إصلاح البلاد، فليعلم أن القانون لا يحمله إلا مجتمع مؤمن به، لا وفد عابر يبحث عن نفوذ.

من يحمي يقين القادمة...غير الإسلام ؟ يقول سليم الباز القانوني المسيحي من لبنان (اعتقد بكل اطمئنان أن في الفقه الإسلامي كل حاجة البشر من عقود ومعاملات واقتضيه والتزامات، وليس الشاهد على ذلك ما هو للأنظار، في دار الكتب المصرية، وخزانة الكتب في البلاد الإسلامية فحسب، بل في خزائن دار الكتب الأوروبية أيضا من لندن وهولندا إلى روما وبرلين وباريس والمتحف البريطاني بل إلى المكتبة البابوية في قصر الفاتيكان). فقد نجحت الدولة الإسلامية في عصر النبوة، نجاحا منقطع النظير في القضاء على آفة المسكرات، فإذا أخذنا بالسياق التاريخي، فإن تحريم الخمر ومنعه على المسلمين وقع في مجتمع لم تكن فيه الدولة الإسلامية قد تجاوزت سنواتها الأولى. ومع ذلك، استطاعت السلطة إعلان حكم ملزم والاستجابة له بسرعة.

ذلك، لأن التحريم ارتبط بالعقيدة، وحمله العرف الاجتماعي، وفرضته دولة قوية شرعية، وسندته عقوبات زاجرة وجابرة. لقد كان الخمر محور حياة الجاهلية، ومع ذلك امتنع المجتمع في فترة وجيزة، وأريق الخمر في الطرقات، وشمل التحريم كل مسكر، وعمّم المنع على جميع البلاد التي فتحها المسلمون، فالدين الموافق للفطرة لم يستجد النموذج الأمريكي، بل صنع نموذج من مبدئه العادل بل حمله إلى العالم رسالة هدى ورحمة.

قضية يقين ليست قضية ثمانية مجرمين فقط، بل قضية دولة غائبة، ومجتمع متفكك، ومنظومة حماية منهارة، ومرجعية فوضوية اختلط فيها الحابل بالنابل. والحل ليس عقاباً يشفى الغليل ثم ينسى، ولا بيانا بارداً يترك الجرح ينزف. الحل هو: عدل رادع للجناة، وقصاص للضحية، ووقاية حقيقية قبل الجريمة، تعيد للإنسان حرمة، وللأسرة دورها، وللمدرسة رسالتها، وللدولة رعايتها.

السؤال هنا ليس: «لماذا لا يُنفذ الإعدام؟» بل: «لماذا نعطّل طاقة الإسلام عن الحكم والتشريع ونحن مسلمون؟» إن لم نجب، فسنبقى ندور في الحلقة نفسها: غضب، إيقافات، نسيان، ثم جريمة جديدة. ويقين ليست أول ضحية، ولا يجب أن تكون آخر من يدفع ثمن دولة متفرجة ومجتمع فقد بوصلته.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

سياسياً استخدم لإخضاع الشعوب وإضعاف خصومها. فقد ربطها الاستعمار الغربي بالفلاحة والتجارة، وجعلها احتكاراً ضريبياً في تونس والمغرب، بينما ظلت حروب الأفيون الأولى والثانية (1839-1860) المثال الأبرز على فرض بريطانيا المخدر على الصين بالقوة. وفي أفغانستان، بعد خروج الولايات المتحدة (2021) وحظر طالبان (2022)، تقلّصت زراعة الخشخاش بنسبة 95٪، من 233 ألف هكتار إلى 10,800 هكتار، ما يكشف أن الترويج كان مرتبطاً بسلطة الاحتلال، لكن الطلب العالمي انتقل إلى مناطق أخرى.

وفي تونس، بعد ثورة 2011، انهارت المنظومة القمعية وانفلتت الحدود خاصة مع ليبيا، فتحوّلت البلاد من ممر عبور إلى سوق استهلاك. تضاعف استهلاك القنب 2.5 مرة بين 2013 و 2017، والإيكستاسي سبع مرات، وارتفع تعاطي «الزطلة» بين التلاميذ من 1.5% إلى 8% بين 2016 و2021. ولم يكن ذلك مجرد فوضى أمنية، بل أداة غير مباشرة لاحتواء مطالب الشباب الثائر: وهكذا تحوّل المخدر إلى استبداد جديد، يقتل بالجرعة لا بالرصاص.

بيت المخدرات في الملاسين: والوصفة السحرية تأتي من واشنطن في الثامن والعشرين من سبتمبر 2026، استقبلت وزيرة العدل التونسية ليلي جفال سفير الولايات المتحدة بيل بزي والوفد المرافق له بمقر الوزارة، في لقاء وصف بأنه «مناسبة لاستعراض عمق علاقات الصداقة والتعاون» وبحث «برامج التعاون في المجالين القانوني والقضائي». وفي التوقيت نفسه، كانت تونس تشتعل: طفلة لم تتجاوز الخامسة عشرة، تدعى «يقين»، تعرّضت للإحتجاز والاغتصاب الجماعي على مدى يومين في منزل بحي الملاسين الشعبي بالعاصمة، على يد ثمانية أشخاص غابيتهم قاصرين لم يتجاوزوا العقد الثاني من أعمارهم. بيت المخدرات هذا لم يكن وكرا معزولاً، بل حلقة في سلسلة جعلت من المخدرات وقوداً لجريمة هزت البلاد، بينما الوفد الأمريكي يتحدث عن «تطوير المنظومة السجنية». فهل تصلح أمريكا ما أفسدته أوروبا، وهي التي عجزت عن منع الكحول بين 1920 و 1933، فانتهت تجربتها إلى سوق سوداء وجريمة منظمة وفساد مستشر حتى وصف روزفلت الحظر بأنه «فشل كامل ومأساوي»، ولتصبح الولايات المتحدة الأمريكية الآن في صدارة القوائم العالمية لاستهلاك

منذ شهر تقريباً، أعلنت السلطات الجزائرية عن تفكيك واحدة من أخطر شبكات تهريب المخدرات في تاريخها. شبكة من خمسين شخصاً، أوقف منهم خمسة وعشرون، بينهم مواطن موريتاني، فيما لا يزال الخمسة والعشرون الآخرون فاريّن بجنسيات جزائرية ومغربية وهولندية. لكن ما يمنح هذه القضية ثقلها ليس العدد ولا الكميات المحجوزة فحسب، بل البنية العابرة للحدود التي كشفت عنها التحقيقات.

وفق البيان الأمني، القيادة كانت ثدار من الأراضي المغربية على يد بارونات مشتبه بهم، بينما وجدت عناصر الشبكة في دبي لتسيير الأموال وتحويل العائدات، وفي فرنسا حيث يقيم شركاء آخرون. أما داخل الجزائر، فكانت الخلايا تتولى عمليات النقل والتخزين، بعد شحنات قادمة من جنوب البلاد. هكذا يتكشف أن التنظيم لم يكن شبكة محلية، بل كياناً إجرامياً ممتداً من الصحراء الجزائرية إلى الخليج، ومن المغرب إلى أوروبا.

خريطة إقليمية للمخدرات... من «إسكوبار الصحراء» إلى ميناء الخمس

لم تكن قضية أوت 2026 حدثاً معزولاً، بل حلقة في سلسلة إقليمية تمتد من الجزائر إلى المغرب وليبيا. ففي عام 2018، عُرفت قضية 701 كيلوغراما من الكوكايين — المحجوزة في ميناء وهران داخل شحنة لحوم مجمدة — بقضية «الكوكايين» أو «البوشي»، وارتبطت برجل أعمال نافذ وعلاقات مع مسؤولين وشخصيات نافذة، وأثارت نقاشاً واسعاً حول الفساد داخل مؤسسات الدولة.

وفي المغرب، ظهرت قضية «إسكوبار الصحراء» كواحدة من أبرز قضايا الجريمة المنظمة، ارتبطت بشبكة دولية يقودها أحمد بن إبراهيم المعروف بلقب «المالي»، وشملت شخصيات سياسية وأمنية ورجال أعمال، وتناولت تهريب كميات كبيرة من المخدرات عبر الحدود. كما أعلنت السلطات المغربية في 2017 عن ضبط 2.4 طن من الكوكايين في عملية وصفت آنذاك بأنها الأكبر في تاريخ البلاد.

أما ليبيا، فقد شهد ميناء الخمس في 2023 عملية حجز 269 كيلوغراما من الكوكايين كانت مخبأة في حاوية دجاج مجمد قادم من البرازيل، في واحدة من أكبر عمليات الحجز في تاريخ الجمارك الليبية. وتعكس هذه القضية أهمية ليبيا بوصفها منطقة عبور في شبكات الاتجار العابرة للحدود.

وتكشف هذه القضايا عن ثلاثة أبعاد إقليمية متشابكة: بعد اقتصادي تجذب فيه الأرباح الكبيرة شبكات الجريمة المنظمة، وبعد أمني تستغل فيه الحدود البرية والمواني وشبكات النقل، وبعد سياسي تظهر فيه شبهات علاقات بين بعض شبكات التهريب وشخصيات نافذة — دون أن يعني ذلك بالضرورة تورط مؤسسات الدول نفسها. لكن ما يجمع هذه النماذج هو أن المنطقة لم تعد مجرد سوق للاستهلاك، بل أصبحت ممراً استراتيجياً لتجارة الموت.

المخدرات كسلاح سياسي... من حروب الأفيون إلى ثورة 2011

لم تكن المخدرات في المنطقة مجرد آفة اجتماعية عابرة، بل سلاحاً

﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾

خبر و
تعليق

الخبر:

للعام الثاني على التوالي، رفضت الولايات المتحدة منح الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأشيرة دخول لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. (المصدر: عري 21)

التعليق:

صدق الله القائل: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾. إن ما تعانيه السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود

تنتهي صلاحيتها بانتهاء مهامها، فلا يجنون من وراء ذلك إلا الخزي في الدنيا، ولخزي الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون. فمتى ثدرك هذه القيادات العاجزة حقيقة موقفها؟ ومتى تتحرك الأمة لتقتلع هذه العروش الوظيفية التي تحول بينها وبين عزتها، لتعود للأمة كرامتها وتستعيد مكانتها تحت ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة؟ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ ۖ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

بقلم خديجة صالح

ما تعانيه الشعوب من ظلم وفقر ليس دعوة إلى اليأس

لأن الله جعل للحق مكانة. فإذا أرادت الشعوب أن تستعيد عزها، فعليها أن تستعيد وعيها أولاً، وأن ترفض كل قوانين ودساتير الغرب الوضعية، وأن تترك الديمقراطية العفنة التي أنتجت هذا الواقع الفاسد المرير. وعليها أن تعمل من أجل استئناف الحياة الإسلامية التي فيها عزها وخلاصها.

منقول من الراية

أن كل فقير مظلوم مسؤول عن نصيبه من الظلم. لكن على الأمة أن تراجع نفسها وتسأل بصدق: ماذا بقي من منهج الله في حياتنا؛ من حكم ومعاملات وأخلاق؟! إن العودة إلى الله لا تعني الخضوع للظالم، بل تعني أن ترفض الظلم لأن الله حزمه، وأن تؤدي الأمانة لأن الله أمر بها، وأن تقول كلمة الحق،

به، وأن الحاكم لا يُسال، وأن الإنسان لا يملك إلا الصبر والدعاء. ومع كل ذلك، لا ينبغي أن تبحث الشعوب عن أسباب ما يجري حولها في السياسة والاقتصاد، ثم تنسى أصلاً أعظم من ذلك كله: علاقتها بالله تعالى ومنهجه في الحياة.

إن ما تعانيه الشعوب من ظلم وفساد وفقر واضطراب ليس دعوة إلى اليأس، ولا يعني

إن معركة الشعوب الحقيقية ليست مع الفقر وحده، وإنما مع منظومة تجعل الفقر دائماً، والجهل مستمراً، والخوف مقدساً، والسلطة فوق السؤال.

فالحياة الكريمة لا تبدأ عندما يرفع الإنسان صوته في الشارع فقط، بل تبدأ في اللحظة التي يرفض فيها أن يقنعه أحد بأن الظلم طاعة، والسكوت عبادة، وأن الفقر قدر لا علاقة للسياسة

أمريكا والصين وحضارات زائفة تنتظر زوالها

في ديمومة التصدير؛ حيث قال الممثل التجاري الأمريكي جيمسون غرير إن أمريكا بحاجة إلى مواصلة الضغط على الصين لضمان التزامها بالاتفاقات المتعلقة بالمعادن الحيوية، بعدما قال مسؤولون أمريكيون إن الإمدادات الصينية لم تصل إلى المستوى المطلوب. وكذلك ما يدل على محدودية نجاح اللقاء هو تمديد الهدنة التجارية لشهرين فقط؛ فقد أعلن سكوت بيسنت، وزير الخزانة الأمريكي، الأربعاء، اتفاق أمريكا والصين على تمديد الهدنة التجارية بينهما شهرين، من موعد انتهائهما في 10 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الثاني/يناير 2027، بحسب ما ذكرته وكالة رويترز.

**أختم مقالي بما ختم به
جواب السؤال سالف الذكر
بقوله:**

"وفي الختام فإن هذه الدول سواء أكانت أمريكا أم الصين أم كلاهما فهما تتزاحمان في هذه الدنيا بما لا يوجد خيراً بل شراً يحيط بهم وبأتباعهم، وحضارة زائفة لم يفلح أهلها.. أما ما يظهر عليهم اليوم من ارتفاع فوق الأرض فهو لعدم وجود الدولة التي تنشر الخير في ربوع العالم، فتقصي شرورهم وتهلك بنيانهم.. وإنها لعائدة بإذن الله؛ الخلافة الراشدة، التي تزيلهم كما أزال أمثالهم من قبل؛ الفرس والروم.. فالأمة الإسلامية أمة حية فاعلة، وهي تتوجه بتسارع إلى سيرتها الأولى التي أخرجها الله لها، [كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَذُوْهُمْنَ بِالْإِلَهِ.. ثُمَّ إِنَّ فِي الْأُمَّةِ حِزْباً مُّخْلَصاً لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، صادقاً مع رسوله ﷺ، يغذ السير، واصلاً ليله بنهاره، حتى يتحقق وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ على يديه، لا يخشى في الله لومة لائم، لا تلين له قناة ولا تضعف له عزيمة بإذن الله، حتى يتحقق وعد الله سبحانه على يديه، وتعود الخلافة الراشدة وعد الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ وتفتح روما بسواعد المسلمين كما فتحت القسطنطينية. أخرج أحمد في مسنده.. عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي فَقَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِذْ سُلِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تَفْتَحُ أَوَّلًا قُسْطَنْطِينِيَّةٌ أَوْ رُومِيَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَدِينَةُ هِرَقْلَ تَفْتَحُ أَوَّلًا يَغْنِي قُسْطَنْطِينِيَّةٌ».

بقلم أ.حسن حمدان

الأمريكي، فضلاً عن غلاء النفط داخل أمريكا. * الضغوط الداخلية والخارجية: أزمتها داخل الحزب الجمهوري وكذلك الانقسام السياسي في أمريكا؛ لذا لا تزال أمريكا تحيط الصين بأعداء وتطلب منهم رفع القيود وزيادة النفقات العسكرية، كما تطالب الدول الأوروبية بزيادة الإنفاق للناoto.

أما الموضوعات المطروحة فهي كثيرة وتحتاج إلى وقفة عند كل بند؛ فمسألة الذكاء الاصطناعي مثلاً لا يبدو أنه سيكون هناك التزام حقيقي بشأنها، برغم تصريحات شي (إن على واشنطن وبكين مسؤولية تطوير وإدارة الذكاء الاصطناعي بما يخدم الصالح العام، مبيناً: "لدينا القدرة والمسؤولية معاً لتطوير وإدارة الذكاء الاصطناعي بما يخدم الصالح العام، وضمان أن يظل تطويره دائماً في ظل الرقابة البشرية").

فقد نقلت وسائل الإعلام عن صحيفة نيويورك تايمز قولها: (أظهر ترامب اهتماماً قليلاً بالمخاطر وعدم اكتراث بتنظيم هذه الأداة الجديدة، وكل ما يشغل باله هو انتصار أمريكا على الصين في مجال الذكاء الاصطناعي، وبغض النظر عن معايير السلامة). وذكرت أنه من الناحية الواقعية، من غير المرجح أن يحقق أي اجتماع بمفرده تقدماً يذكر في القضايا الأكثر حساسية، لكن أمريكا والصين ليستا مجرد خصمين على النفوذ الدولي، بل تجمعهما أيضاً مصالح مشتركة في الاستقرار العالمي.

أما مسألة المعادن الحيوية، فالصين تدرّك أهميتها وخطورتها، وقد استخدمتها كسلاح في وجه أمريكا لكسب تنازلات منها في حربها التجارية، وإن كان ذلك كرد فعل من الصين. قال كولين هندريكس، زميل أول في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، لقناة الحرة، إن الصين أدركت أنها تستطيع استخدام القيود على تصدير هذه المواد لإرباك سلاسل التوريد الصناعية والدفاعية لدى منافسيها. وقال هاس، وهو الآن زميل أول في مؤسسة بروكينغز، إن قطع الصين إمدادات هذه المعادن عن أمريكا ستكون له تداعيات واسعة على اقتصادها. ومما يدل على محدودية نجاح اللقاء هو فقدان الثقة

بحسب لها ألف حساب، وهذا ما يظهر جلياً في تعامل الإدارات الأمريكية، وخاصة إدارة ترامب. جاء في جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته بعنوان: الصين وانعقادها من نظرتها الإقليمية المحدودة بتاريخ 2025/11/22م "لقد سعت أمريكا - ولا تزال - وعملاً باستراتيجيتها الآسيوية، إلى الحيلولة دون صعود الصين واحتوائها؛ تارةً بنقل جنودها وعتاها من أوروبا إلى منطقة المحيط الهادئ، وتارةً باستغلال أزمة تايوان، وتارةً باستخدام الهند، وتارةً بإقامة تحالفات عسكرية مع دول إقليمية مثل "أوكوس" (أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) و"كواد" (الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان)، وتارةً بشن حروب تجارية على الشركات الصينية مثل "هاواي". ذلك أن أمريكا، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وضعت الإسلام كعدو مبدئي (أيديولوجي) والصين كعدو دولة، على رأس قائمة أعدائها.

ولئن كانت حروب العراق وأفغانستان قد أخرجت صراعها مع الصين وأبطأتها، إلا أنها بعد هذه الحروب ركزت كامل هدفها على الصين، وخاصة عبر الحروب التجارية". والآن، بالنسبة للموضوعات محل البحث والتفاوض، هل يمكن لهذه القمة أن تنجح كما يروج لها ترامب؟! إن تصريحات ترامب التي ذكرتها وسائل الإعلام، منها: أنه ونظيره الصيني شي جين بينغ أحرزوا "تقدماً هائلاً" خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني لوانشنطون، فيما كشف الجانبان عن مناقشة الحرب على إيران وإمكان عقد اجتماعين إضافيين بينهما قبل نهاية العام (بي بي سي)، تعبر عن تضليل كبير ومخاوف حقيقية وليست تصريحات صادقة؛ وذلك لاعتبارات عدة:

♦ مسألة الانتخابات: محاولة ترامب إقناع الشارع الأمريكي، وخاصة المزارعين، بحدوث تقدم ملموس في اللقاء.

♦ مسألة الانتخابات: محاولة ترامب إقناع الشارع الأمريكي، وخاصة المزارعين، بحدوث تقدم ملموس في اللقاء.

♦ الأزمات السياسية والاقتصادية: أزمتها في الحرب مع إيران وما يترتب عليها من تداعيات سياسية وآثار سيئة على الاقتصاد العالمي ومنه

استقبل رئيس أمريكا ترامب الأربعاء 23 أيلول/سبتمبر 2026، نظيره الصيني شي جين بينغ في قاعدة جوية قرب العاصمة واشنطن، في مستهل زيارة رسمية للرئيس الصيني استغرقت 3 أيام.

بدايةً، كانت الصين واحدة من أفقر دول العالم في السبعينات، وقد تحولت إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأصبحت كما يُقال "مصنع العالم". لكن هذا التحول لم يكن صدفة، بل نتيجة رؤية طويلة الأمد، وخطة مدروسة، وصبر استراتيجي. ويعود بدء هذا المسار إلى تولي دينغ شياو بينغ رئاسة الحزب الشيوعي الصيني عام 1978م، حيث أعطى الأولوية للاقتصاد بدل المبدأ؛ فأوجد نموذجاً اقتصادياً يقوم على الأجور المنخفضة والصادرات الخارجية العالية، وفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب، ثم أنشأ مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) في مدن الصين الشرقية عام 1979، واعتباراً من عام 2010 أصبحت ثاني أقوى اقتصاد في العالم.

أما من الناحية العسكرية، فإن الصين تسير في طريق تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية؛ إذ تزيد من نفقاتها العسكرية كل عام. فقد أعلنت الصين أنها "تعتزم زيادة ميزانية الدفاع الوطني لعام 2025 بنسبة 7.2٪، ما يمثل العام العاشر على التوالي من النمو أحادي الرقم في ميزانية الدفاع، وسيبلغ الإنفاق الدفاعي المخطط للبلاد 1.784665 تريليون يوان (حوالي 249 مليار دولار أمريكي) في العام الجاري...". ومع ذلك، فإن قدرات الجيش الصيني التقليدية والنووية آخذة في التطور أيضاً؛ فقد ذكر تقرير وزارة الحرب الأمريكية المقدم إلى الكونغرس يوم الأربعاء، أنه في منتصف عام 2024 كانت الصين تمتلك أكثر من 600 رأس نووي، وبحلول عام 2030 سيجاوز عددها الألف، وقد حرصت الصين على عرض أسلحتها المتطورة في عرض عسكري يوم 3 أيلول/سبتمبر 2025.

لذا، فالصين اليوم ليست صين السبعينات وما قبلها، والمفاوضات معها لن تكون كما كانت سابقاً؛ فأمریکا اليوم أمام قوة عسكرية جبارة لا يُستهان بها، وقوة اقتصادية عملاقة

أبرز مُناقشات الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة

في منطقة E١، وهو ما شجع الدول العربية التابعة على تبني ما يتبناه من مواقف خاصة فكرة الدولتين.

وأما رئيس فرنسا ماكرون فدعا إلى تثبيت نظام دولي يقوم على التعددية والخشية من السقوط في قانون الغاب، وأما بخصوص موضوع فلسطين فقال: "إنّ ما يسمى بالسلام في غزة هو مشهد يخلجنا جميعاً"، وانتقد "عنف المستوطنين في الضفة وأنه يزيل حق الفلسطينيين في الوجود".

وهكذا نرى بريطانيا وفرنسا تقودان الجهود للحد من التغول الاستيطاني في الضفة الغربية وإسقاط حكومة نتنياهو لإلغاء مشروع E١ ومنع كيان يهود من إلغاء فكرة الدولة الفلسطينية.

وأما سائر مسؤولي الدول العربية فقد كرروا ما قاله رئيس وزراء بريطانيا من ضرورة التمسك بحل الدولتين ووقف الإجراءات التي تقوم بها حكومة نتنياهو والتي تؤدي إلى تهجير أهل الضفة الغربية، وضرورة فتح مضيق هرمز وعودة حرية الملاحة في المضائق البحرية.

وهذه الكلمات هي تكرار لما يصرحون به في بلدانهم ولكن بصيغة أكثر تهذيباً، ففي وقت يكر فيه نتنياهو بكل صلف الاستمرار في سياساته العدوانية والتوسعية في الشرق الأوسط لا يتحدث الحكام العرب إلا بعبارات السلام والتعايش وإعادة الهدوء ونزع أسباب التوتر.

فكلمات الحكام العرب في هذه الزبوعة الأممية لم تخرج عن سياسات الدول الكبرى كأمريكا وبريطانيا وفرنسا، من مثل التركيز على الاستقرار في المنطقة كما تريد أمريكا، ووقف تعدد الاستيطان في الضفة الغربية كما تريد بريطانيا وفرنسا، أما أن يستخدموا أوراق القوة التي بيدها - وهي كثيرة - للتلويح بها لفرض ثقلها وقراراتها بقوة كما يتوجب بدل الاعتماد على غيرهم، فهذا ما لا تجرؤ هذه القيادات العميلة على صنعه.

وأما رئيس أمريكا ترامب فتحدّث طويلاً في أمور كثيرة ولكن ربما أهم ما قاله يتلخص بأنه يمكنه إبادة إيران إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، لكنه مع ذلك فقد توقع حدوث صفقة بعد انتخابات التجديد النصفي الأمريكية المقررة في 2026/11/3، وبالرغم من ارتفاع حدة التهديدات التي أطلقها ترامب ضد إيران فهو يسعى بكل قوته لإعادتها إلى طاولة المفاوضات لأنه لا يملك تجاهها خياراً آخر.

أبو حمزة الخطواني

أمريكا بأنها "المتسبب الحقيقي في التوتر والبلطجة في الشرق الأوسط"، ولكن مع هذه النبرة العالية فإن وزير خارجية إيران عباس عراقجي قال إنّ إيران نقلت إلى أمريكا خطة لإعادة فتح مضيق هرمز خلال سبعة أيام مقابل وقف أعمالها العسكرية ورفع العقوبات عن صادرات إيران النفطية وإنهاء الحصار الأمريكي المفروض على الموانئ الإيرانية، وقال برشكيان بأن المرشد الإيراني مجتبي خامنئي يدعم هذا المقترح. فالسياسيون الإيرانيون للأسف ما زالوا يلهثون من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات.

ومن الكلمات البارزة كذلك كلمة رئيس الصين التي شدّدت على "ضرورة أن تكون العلاقات بين القوى الكبرى خاصة بين أمريكا والصين قائمة على أساس الشراكة لا على أساس المنافسة المدمرة"، فالصين تكرر في خطابها ما تقوله دائماً من أنها تريد أن تحظى في علاقاتها مع أمريكا بدور الشريك الدولي - الند والمكافئ - لأمريكا، وهي تتقدم بمثابرة في منافسة أمريكا ومشاركتها الموقف الدولي.

وأيضاً كلمة رئيس حكومة كيان يهود كانت من الكلمات المهمة حيث شهدت مغادرة عشرات الدبلوماسيين من قاعة الاجتماعات قبل بدئه بإلقائها احتجاجاً على سياسات الإبادة الممنهجة التي تمارسها حكومته ضد الفلسطينيين في غزة، فيما أكد في كلمته على إنكاره لنهم الإبادة وإصراره على محاربته للإرهاب بقوة، وعدم تراجع عن سياساته الإجرامية التي ينتهجها، وقال: "سننتصر ليس أمامنا خيار آخر"، وهاجم تركيا وبريطانيا وفرنسا، ولم يأبه في خطابه لأحد سوى كسب شعبية ورضا مؤيديه في كيان يهود من أجل الفوز في الانتخابات المقبلة، وسوى تودده لليمين المحافظ، في أمريكا للحفاظ على نفوذ اللوبي اليهودي القوي فيها.

وبرزت أيضاً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كلمة رئيس وزراء بريطانيا أندي بيرنهام التي ركزت على الحرب في أوكرانيا وعلى الدعم الثابت للأوكرانيين ضد روسيا وربط هذا الدعم بقضايا الأمن القومي الأوروبي، وذكر أيضاً ما سمّاه بالتحديات الأمنية لكيان يهود التي لا تبرر تجاوزاته ضد المدنيين، وشدّد على أهمية "التأكيد على حتمية الدفع الفعلي نحو حل الدولتين وعدم الاكتفاء بالشعارات النظرية لتفادي تآكل الثقة بالشرعية الدولية"، وانتقد مُجدِّداً المشاريع الاستيطانية

انطلقت الثلاثاء 2026/09/22 مناقشات ومداولات الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة رؤساء وكبار مسؤولي الدول الأعضاء فيها وعددهم 130 دولة تحت شعار "إعادة بناء الثقة وإدارة التحول: أمم متحدة تقدم الخدمات للجميع"، وتم تناول العديد من القضايا المهمة في هذه الدورة ومن أبرزها: تطورات الشرق الأوسط، والإبادة في غزة، وحرب أوكرانيا، والصراعات الدولية في أفريقيا، والأمن العالمي، والذكاء الاصطناعي والحوكمة العالمية، وتغير المناخ، والتنمية، والتحديات التي يواجهها النظام الدولي، وقضايا أخرى.

إن هذه الاجتماعات والخطابات هي بمثابة مهرجان سياسي استعراضي يتكرر كل عام، وهي لقاءات وكلمات بروتوكولية لا تؤثر ولا تقدم شيئاً نافعاً للدول الأعضاء، فهي عبارة عن كلمات جوفاء للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لدى الشعوب المقهورة التي تنتمي دولها لهذه الجمعية البائسة، فيبدلي بها حكام غاليبتهم تابعون للدول الكبرى بكلمات عاطفية في الدفاع عن قضايا شعوبهم ليثبتوا أنهم حاضرون وموجودون في هذا النظام الدولي المفروض على العالم، بينما ترى الدول العظمى أن إتاحة الفرصة لرؤساء الدول بإلقاء الخطابات في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو بمثابة دليل اعتراف وخنوع الدول لهذه المنظمة الدولية التي تقود العالم من خلال مجلس الأمن الدولي الذي تتحكم به خمس من دولها فقط.

فهذه الجمعية العامة هي تعبير عن فرض إملاءات الدول الخمس الكبرى على سائر دول العالم التي يتم إهاؤها بهذه الاجتماعات والخطابات السنوية الممجوجة التي تتاح لهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام.

ومن أكثر الكلمات والخطابات التي لاقت اهتماماً إعلامياً في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام كانت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة الذي قال: "إن ما يسمى وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط ليس سوى إطلاق نار أقل حدة، وإن التوسع الاستيطاني والتهجير في الضفة الغربية يثير شعب التطهير العرقي ولا سلام بدون حل الدولتين"، لكن كلمته هذه لا تؤثر في الدول الكبرى ولا في السياسة الدولية لأنها مجرد خطاب إنشائي.

ثمّ هناك خطاب رئيس إيران الذي وصف فيه سياسات



HIZB-UT-TAHRIR

وفي هذا السياق، أوضح أن المبدأ الذي لا يظهر في الاقتصاد، ولا يظهر في السياسة، ولا يظهر في التعليم، ولا يظهر في القضاء، ولا يظهر في العلاقات الاجتماعية، يبقى مجرد كلام لا واقع له.

وختم حزب التحرير كلمته بالتأكيد على أن المعركة الحقيقية اليوم ليست مع الفقر وحده، ولا مع البطالة وحدها، ولا مع ارتفاع الأسعار وحده، وإنما مع منظومة تجعل الفقر دائماً، والجهل مستمراً، والخوف مقدساً، والتغيير مستحيلاً.

وأكد أن الخروج من هذا الواقع لا يكون بمجرد تغيير الوجوه أو تجربة حلول جديدة من نفس المنظومة، وإنما بتغيير حقيقي يعيد للأمة ثقتها بعقيدتها وقدرتها على صناعة مستقبلها، ويعيدها إلى الإسلام العظيم.

واختتم الحزب بالتذكير بقول الله تعالى:

﴿الْمُشْرِكُونَ يَدْعُوكُمْ إِلَى الْفَقْرِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَدْعُكُمْ مَغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

بقلم أ. محمد علي بن سالم

مستشهداً بقول النبي ﷺ: «إنها أمانة، وإنها خزي وندامة يوم القيامة، إلا من أخذها بحقها».

وفي ما يتعلق بالمعاهدات والعلاقات الدولية، أشار الحزب إلى أن الإسلام وضع من القيم ما يحدد معنى الوفاء بالعهد واحترام الحقوق ورفض الظلم والعدوان، مؤكداً أن علاقة الأمة بالدول الأخرى لا يمكن أن تكون على حساب كرامتها أو ثروتها أو قرارها.

وأكد حزب التحرير، خلال اللقاء الإعلامي، أن الأمة اليوم بحاجة إلى أن تعيد اكتشاف الثقة بنفسها، تلك الثقة الواعية التي تعرفها بحجمها الحقيقي، وترفض أن تكون فئران تجارب للدول الاستعمارية أو لحضارة تفرض عليها أفكارها وأنظمتها.

وشدد الحزب على أن العودة إلى الإسلام ليست عودة إلى مجرد شعارات أو ممارسات فردية، وإنما إلى الإسلام العظيم باعتباره عقيدة ينبثق عنها نظام قادر على معالجة مشاكل الأمة في السياسة والاقتصاد والحكم والتشريع والتعليم والقضاء وسائر مناحي الحياة.

كما تناول اللقاء مفهوم الحكم، حيث أكد حزب التحرير أن الحاكم ليس ملكاً على الناس وإنما مسؤول عنهم، وأن السلطة أمانة وليست امتيازاً مطلقاً،

لسنا أمة تائهة.. وإنما أمة تملك الطريق

نظم حزب التحرير لقاء إعلامياً، توجه خلاله بكلمة تناولت واقع البلاد وما آلت إليه أوضاعها بعد عقود من التجارب السياسية والاقتصادية التي لم تزد الأزمات إلا تعقيداً، مؤكداً أن الأخطر من الفشل الذي تعيشه البلاد هو محاولة تأسيس أهل تونس من التغيير، وإقناع الشعب بأن الفقر والتبعية للغرب والفشل قدر محتوم.

وقد طرح حزب التحرير، خلال اللقاء، سؤالاً حول مدى قدرة البلاد على تغيير هذا الواقع المأزوم، مؤكداً أن الأمة ليست أمة تائهة ولا تبحث عن هويتها أو تسأل عن قيمها وعقيدتها، بل هي أمة تملك الطريق وتحتاج فقط إلى استعادته.

وبيّن الحزب أن الأمة الإسلامية، ومن بينها أهل تونس، لها عقيدة تؤمن بها، وشريعة ترجع إليها، وأخلاق وقيم تشكل أساس حياتها ونظرتها للإنسان والمجتمع والدولة، وأن ما أحله الله فهو الحلال وما حرمه فهو الحرام، وهي ثوابت لا تبديل فيها ولا تغيير بتغير الظروف أو المصالح.

واعتبر أن المشكلة التي

تعاني منها البلاد اليوم ليست في غياب البوصلة، بل في الابتعاد عنها، وفي التغرير الذي يحاول إقناع الناس بأن العقيدة لم تعد صالحة لهذا العصر، وأن التقدم يتطلب التنازل عن الثوابت واستعارة أفكار الآخرين.

وفي الجانب الاقتصادي، أكد حزب التحرير أن الأمة ليست تائهة في الاقتصاد، وأن لديها تصوراً واضحاً عن المال وعن التعامل الصحيح، وعن تحريم الربا والظلم والاستغلال، وحفظ حقوق الناس وأموالهم، وعدم تسليم الثروات الطبيعية والبشرية للاستعمار.

وأشار إلى أن الأمة تملك تصوراً واضحاً للملكية وكيفية توزيع الثروة وإنتاجها، وأن العدل ليس ترفاً سياسياً، وكرامة الإنسان ليست شعاراً، والمال ليس غنيمة، معتبراً أن المشكلة ليست في غياب التصور، وإنما في المنظومة التي تدار بها ثروات البلاد وشؤونها.

كما تناول اللقاء مفهوم الحكم، حيث أكد حزب التحرير أن الحاكم ليس ملكاً على الناس وإنما مسؤول عنهم، وأن السلطة أمانة وليست امتيازاً مطلقاً،

ورفضوا إخلاء المكان.

تأتي خطوة الهدم الجزئي ضمن مشروع لبلدية أوجين لتوسيع طريق محلي ليصل عرضه إلى 15 متراً، استعداداً لمهرجان "سيمهاستا كومب مارسته"، وهو طقس حج هندوسي من المقرر إقامته في عام 2028. (الجزيرة)

التعليق:

إن تلك اللقطة لهدم المسجد، والمسلمون يهدمونه بأيديهم ودموعهم تتساقط، قهراً، تختزن في طياتها الكثير وتختصر الكثير.

إنها حالة تختزل حالة البؤس التي وصلت إليها أمة الإسلام، وقد تسلط عليها أرادل البشر وأسافلهم، مصداقاً لوصف النبي ﷺ «يُوشِكُ الْأَمَمُ أَنْ تَبْإِغِيَ عَلَيْكُمْ كَمَا تَبْأِغِيَ الْكَاكِلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»، فها هي أمة الإسلام لا يكاد يوجد موضع إلا والحرب قائمة فيه عليها وعلى دينها.

هي حالة يتمثل فيها أيضا قول الله تعالى أشد التمثل

الخبر:

في مشهد لافت بمدينة أوجين الهندية، أقدم مسلمون على إزالة جزء من مسجد شاهي التاريخي بأيديهم وهم يذرفون الدموع، في محاولة لتفادي هدمه بالجرافات عقب تسوية قضائية صادرة عن المحكمة العليا بولاية ماديا براديش. وبينما اندلعت احتجاجات الأثنيين رفضاً لقرار السلطات بالهدم، قامت الشرطة بقمع المحتجين، واستخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

وبحسب صحيفة إنديان إكسبرس الهندية، فقد وصلت - ليلة الأحد - فرق الشرطة والبلدية مزودة بجرافات وآليات ثقيلة أخرى، إلا أن المحتجين المحتشدين خارج المسجد حالوا دون بدء عملية الهدم، بينما قضى محتجون الليلة داخل المسجد، مشدّدين على عدم السماح بإزالة أي جزء منه، وأظهرت لقطات متداولة عبر منصات التواصل احتشاد المئات في ساحة المسجد وحرمة، حيث اقتربوا الأرض طوال الليل

أي حال هو الذي يضطر المسلمين إلى هدم مساجدهم بأيديهم؟!

يقينا أن هؤلاء الحكام لا يعينهم أمر المسلمين لما تجرؤوا على هدم مساجدهم واضطهادهم ولحسبوا للأمر كل حساب.

إن ما يجري من عدوان على الإسلام والمسلمين ومقدساتهم يظهر بوضوح معنى اليتيم في ظل غياب دولة الخلافة التي تقوم على أمر المسلمين.

ولكنها أيضا بالمقابل، حالة نذالة حكام المسلمين، وقد فقدوا كل إحساس تجاه قضايا المسلمين، ولو كانوا أحراراً لقلبوا الدنيا وردعوا كل من تسول له نفسه أذية مسلم، أو انتهاك حرمة الإسلام.

ويكفي أن دول الخليج لديها ملايين العمال الهنود الذين يضحون المليارات في اقتصاد الهند، وهو ما يمكنهم من تركيع الهند لو هددوا بطردهم مجرد تهديد، ولكن أنى ذلك وحكام النذالة لم يكتفوا بخذلان المسلمين فقط، بل وظاهروا عليهم أعداءهم، ولولا أن حكام الهند، وغير الهند، يعلمون

عبد الرحمن اللادوي

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾. وفي الهند، ليس الأمر حالة عابرة، بل هي عملية وحشية متواصلة يقوم بها الكفرة الهندوس ضد الإسلام والمسلمين، حتى صارت عداوة الإسلام والمسلمين والتنكيل بهم مادة انتخابية لدى السياسيين الهندوس، تماماً كما يفعل يهود في فلسطين.

إنها كذلك حالة تبرز مدى نذالة حكام المسلمين، وقد فقدوا كل إحساس تجاه قضايا المسلمين، ولو كانوا أحراراً لقلبوا الدنيا وردعوا كل من تسول له نفسه أذية مسلم، أو انتهاك حرمة الإسلام.

ويكفي أن دول الخليج لديها ملايين العمال الهنود الذين يضحون المليارات في اقتصاد الهند، وهو ما يمكنهم من تركيع الهند لو هددوا بطردهم مجرد تهديد، ولكن أنى ذلك وحكام النذالة لم يكتفوا بخذلان المسلمين فقط، بل وظاهروا عليهم أعداءهم، ولولا أن حكام الهند، وغير الهند، يعلمون

عدالة القصاص الإلهي أم منطق الحقوق الإنساني؟



إذ تسعى هذه الحكومات إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.. فتنناقض بين الاستجابة لمطالب الشعوب المسلمة والداعية إلى تغليظ العقوبات وتطبيق الشريعة في الجرائم شديدة البشاعة لضمان تحقيق العدل وتأمين المجتمع..

وبين هذا وذاك لا يوجد موازنة حيث لن يتحقق الاستقرار المجتمعي والطمأنينة والسعادة إلا بإقامة دولة تطبق نظاماً إسلامياً مرضاة لله سبحانه وتعالى.

قال الله تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) وبناء على ما سبق في قوله تعالى، فإن ألف قانون وضعي لن يعادل ولن يُغني عن تطبيق الدستور المستنبط من مصدري التشريع: القرآن والسنة وما أرشدا إليه من إجماع وقياس..

فهما حصل من تشريعات وتعديلات وإصلاحات وضعية فلن يكون لها الدور القوي والمؤثر في المعالجة الجذرية.. لأنه ببساطة مهما بلغت درجة إتقان القانون الوضعي فإن الثغرات تبقى موجودة والتحليل عليها مستمر..

ختاماً، المشكلة في العقول والنفوس لا في النصوص.. قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) الرعد: 11 وقال:

(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) الملك: 14

خديجة صالح

المنظمات لا توفر فرصة لتصحيح الأخطاء وتتنافى مع الحق الأصيل في الحياة المقر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية.. ويرى القانون الوضعي أن التركيز على المؤبد الفعلي والعدالة الإصلاحية يمنع الجناة من الخروج إلى المجتمع مرة أخرى مع التركيز على إصلاح المؤسسات العقابية والسجون..

فالقانون الخاص حين يتعارض مع المعاهدات الدولية ينتقي لأنها في قمة هرم كيلسن الذي يرتب النصوص القانونية مباشرة بعد الدستور ثم تلي ذلك القوانين الأساسية والعادية والمراسيم... إلخ فلا سبيل لتعارض قاعدة قانونية ذات درجة أقل في الهرم مع معاهدة دولية..

ولكننا نرى أن المعالجة الجذرية لا تبدأ من معاقبة الأفراد.. إذ أن إرجاع الجريمة يعود إلى النظام والقانون الذي يحكم به وما ينتج من عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، كالنسب المدرسي والتسمم الإعلامي (مسلسل الفلوجة مثلاً) وانتشار الوشم والمخدرات والألفاظ النابية والغريبة..

كل ذلك يؤكد على أن التغليظ العقابي وحده لا يمنع الجريمة دون معالجة أسبابها الأولية.. وهي قضية النظام المطبق في الدولة.

والخلاصة.. تبقى المسألة محور نقاش وصراع فكري مستمر داخل المجتمعات من الناحية التشريعية والسياسية..

تثير قضية البنت يقين موجة عارمة من الغضب الشعبي والصدمة الإنسانية، نظراً لبشاعة الأفعال المرتكبة بحق الضحية القاصر..

وتفتح هذه الحوادث المأساوية باب السجال السياسي والقانوني والديني حول نجاعة النظم القانونية القائمة، وحدود العقوبات المطلوبة للردع..

فبين متطلبات الردع الجزري وتوازنات المواثيق الدولية تضع الجرائم الجسيمة التي تستهدف الفئات الهشة كالأطفال والفتيات والقصر المجتمعات أمام اختبار عقائدي ديني وسياسي عصيب..

فارتكاب أفعال تصل إلى حد الاستغلال الممنهج والتسبب في أضرار عقلية ونفسية وصحية دائمة أو مهددة للحياة يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة الوظيفة العقابية للدولة ومدى كفاية التشريعات العلمانية الحالية لردع مثل هذه السلوكيات الإجرامية.. فأتجاه المطالبة بالعقوبات الأقصى (الردع والقصاص) أي تطبيق أقصى العقوبات الممكنة بما في ذلك عقوبة الإعدام..

واعتبار حماية القصر والنساء مسألة أمن قومي وسلم مجتمعي تعلو على أي اعتبارات أخرى..

ولكن في المقابل فإن اتجاه المواثيق الدولية وحقوق الإنسان يرى إعادة التأهيل وحظر الإعدام.. على أن عقوبة الإعدام بالنسبة لهذه

إن حزب التحرير قد وعى على أس الداء وسبب البلاء الذي تعيشه أمتنا؛ فجعل الفكرة الإسلامية هي الروح لجسده، وهي نواته وسر حياته، واتخذ طريقه لإنهاض الأمة الإسلامية وتحريرها من الأفكار الكفرية وأنظمتها وأحكامها، وهو يعمل لإعادة دولة الخلافة إلى الوجود، وتوحيد المسلمين، وحثهم على حمل مبدئهم الرباني، الذي سوف ينقل العباد

حزب التحرير أدرك أس الداء وسبب البلاء الذي تعيشه الأمة الإسلامية

والتحقوا بالدعوة، والعمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة مع حزب التحرير.

قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْثَرُ عَظُمَ ذَرْجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ويعيد لهذه الأمة عزها الذي فقدته مع غياب دولتها وراعيها.

فلا ينقص الأمة اليوم أي شيء سوى العزيمة والإرادة، والتمسك بالعروة الوثقى، والاعتماد الكلي على الله وحده لا شريك له، فهو صاحب النصر. فسارعوا أيها المسلمون، سارعوا يا أهل القوة والمنعة،